العالم الرأسمالي: حيوية ذاتية وأزمات مستمرة

الدكتور أسعد ملي *

الملخص

يمر العالم حالياً والعالم الرأسمالي بخاصة، بأزمة اقتصادية لم يعرفها منذ العام 1929، وهي أوسع نطاقاً وأشد وأوسع مدىً من كل ما مر به العالم الرأسمالي من أزمات على مدى تاريخه .

إن الآليات الذاتية للتصحيح التي تملكها الرأسمالية، مكنتها سابقاً، ومن المرجح - في تقديري - أنها ستمكنها حالياً من تجاوز أزمتها.

ولكن ينبغي للمنظرين وصناع القرار أخذ العبر من الأزمة الأخيرة واستخلاص الدروس، وثمة في الحقيقة بوادر إيجابية تمت ملاحظتها وأهمها: إعادة إحياء المبادئ الكينزية الخلاقة.

لكن ثمة قضية مهمة تبقى مفتوحة على الآخر وتتعلق بالجانب الأخلاقي والقيمي للمجتمع الرأسمالي، وهي أن أي تقدم مادي - تقني، لن يكون مضموناً على المدى الأبعد، إلا إذا كانت توجهه وتعقلنه منظومة قيمية وأخلاقية تراعي المصالح العليا للمجتمع .

* قسم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة دمشق

مقدمة:

وتتضمن: مشكلة البحث وتساؤلاته الرئيسية وأهميته والغاية منه وأهم الدراسات السابقة حوله والمنهج المتبع.

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار دول المجموعة الاشتراكية، بدا واضحاً أن الرأسمالية غدت سيدة الموقف على المسرح الدولي، بكل ما يمثله ذلك من انقلاب في المشهد الاستراتيجي على المستوى العالمي.

وفي حينه، عُدَّ هذا الكسب للرأسمالية استراتيجياً بمعنى الكلمة، وراح بعضهم وعلى رأسهم فرانسيس فوكوياما يتحدث عن نهاية التاريخ، مع ميل لا يقاوم لتكريس الرأسمالية كنظام دائم للدول الأكثر تطوراً، وفي النهاية لسائر البشرية.

لكن هل تشير الدلائل إلى أن الرأسمالية قد تكرست لها الغلبة بالمعنى التاريخي حقاً؟ نطرح هذا التساؤل ونحن نودع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتحديداً بعد الأزمة المالية والاقتصادية العنيفة التي عصفت بأكثر الدول الرأسمالية تطوراً والتي ما زالت تتفاعل وتزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، دون أن يعني ذلك إصدار حكم مسبق يتعلق بمصير الرأسمالية أياً كان نوعه.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أن التطورات التي طالت الرأسمالية خلال الأربعين سنة المنصرمة لم تغيّر من جوهرها القائم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ولا من تناقضاتها التي تظهر بين مدة وأخرى على شكل أزمات دورية. والأزمة الأخيرة هي إحدى هذه الأزمات -الأكثر فداحة ربما- منذ الأزمة الكبرى التي شهدتها الرأسمالية بين 1929-1933م، والتي كانت السبب الحقيقي لنشوب الحرب العالمية الثانية.

صحيح أنه حصل نوع من التشبيك واسع النطاق بين القطاعات الإنتاجية الكبرى وبين قطاع المعلومات، بحيث غدا من الصعب الفصل بينهما.

لكن من ناحية أخرى، يصعب تصور أن هذا الصعود الكبير للاقتصاد الرمزي - المعلوماتي يمكن أن يصرف النظر عن أهمية الأساس المادي والأصول الملموسة لأي اقتصاد، فينبغي للاقتصاد الافتراضي ألاّ ينسينا الاقتصاد الواقعي رغم التشبيك بينهما كما أشرنا للتو، ومن هنا إشارتنا إلى بقاء جوهر الرأسمالية كبنية اقتصادية واجتماعية قائمة على نمط من العلاقات الإنتاجية هي علاقات التملك الخاص، رغم الطابع التكنيكي الصرف الذي لحق بهذه العلاقات، تحت تأثير الثورة العلمية ـــــ التكنولوجية في جيلها الثالث، التي بدأت نحو أواسط سبعينيات القرن العشرين، وما زالت مستمرة - بزخم متصاعد - حتى يومنا الراهن.

وفي الحقيقة فإن الرأسمالية أحرزت تطوراً غير مسبوق، خصوصاً في ظل ثورتها التكنولوجية الثالثة، وقد كان الأكثر وضوحاً بحسب آلان غرينسبان هو: "التحول المتزايد للحياة اليومية بواسطة التيليفون المحمول، وأجهزة الكومبيوتر الشخصي، والبريد الإلكتروني، وأجهزة البلاكبيري وشبكة الإنترنيت". (غرينسبان، 2008، 19).

تحول الإنتاج عموماً إلى الأتمتة المرنة Flexible Automation وتحول العلم إلى عنصر من عناصر الإنتاج بكل ما يعنيه ذلك من دلالات، والثلاثون عاماً ونيف من عمر الرأسمالية، فتحت صفحة جديدة في مجرى عملية التطور الرأسمالي. فنحن نعيش عصر الفتوحات الكبرى في تكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية وتكنولوجيا المواد وفتوحات الفضاء والطب ومختلف أفرع العلم والمعرفة التي أتاحت للرأسمالية نمواً في القوى المنتجة لم تحلم به من قبل، وزودتها بآليات جديدة مرنة جداً، مكنتها من التكيف والتغلب على كثير من مشكلاتها، ولا نقول جميعها.

فظاهرة البطالة الهيكلية المتفاقمة تستفحل بشكل لم يسبق له مثيل، وهي لم تعد اليوم بطالة دورية تظهر مع ظهور الأزمة، ثم تزول بزوالها، بل أضحت ظاهرة ملازمة لرأسمالية الثورة العلمية – التكنولوجية الثالثة، وهذه المشكلة تكاد تكون مستعصية على الحل – حتى الآن على الأقل والإحصائيات تفيد بوجود أكثر من مليار عاطل عن العمل في أنحاء العالم المختلفة.(www.aljazeera.net 4.1 2008)

ولا بدَّ من طرح **التساؤل** الآتي: بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي عصفت بالرأسمالية في نهاية العام 2008 مع قرب رحيل الإدارة الأميركية المحافظة برئاسة بوش الابن بعد خسارته الانتخابات أمام أوباما: إلى أين تسير الرأسمالية بعد أن حاقت بها الأزمة الأخيرة (المالية والاقتصادية)، وبعد تصريح جورج بوش (الرئيس الأميركي السابق) خلال الأزمة ومؤداه **أن الاقتصاد الأميركي في خطر، وقطاعاته المالية الرئيسية مهددة بالإغلاق**، ولاسيِّما أنَّ ذلك جاء بعد الفضيحة السياسية والأخلاقية المدوية التي أعقبت غزو العراق والمبررات الكاذبة والمفضوحة التي سيقت لتبرير ذلك الغزو، والخيبات السياسية واللوجستية التي تكبدها التحالف الغربي وحلفائه -وفيما يشبه الفضيحة - في العراق وافغانستان ولبنان، وكذلك التسريبات غير القليلة بخصوص الفاعل الحقيقي لأحداث 11/أيلول في نيويورك (والتلميح إلى تعاون في التخطيط لتلك الأحداث بين القوى الصهيونية داخل الولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية الأميركية).

في ضوء هذا، ما الأثر الذي يمكن أن يتركه ذلك كله في المنظومة الرأسمالية بالمعنى التاريخي؟ إن **مشكلة البحث وأهميته** تكمنان في محاولة الإجابة عن هذا **التساؤل**، رغم صعوبة ذلك. إذ إنَّه لم يمض سوى عقدين فحسب على انتصار الرأسمالية في الحرب الباردة – وهي مدة قصيرة جداً من الوجهة التاريخية – فضلاً عن أنه لم تمض سوى أشهر قليلة على انفجار الأزمة الاقتصادية الأخيرة. لذلك فإن التصدي لهذه المهمة مسألة شائكة، وهي تستوجب الدقة والرزانة العلمية،

والابتعاد عن الهرطقة الفكرية واللفظية، وعدم التسرع في استخلاص الاستنتاجات أياً كان نوعها.

إن الهدف من هذا البحث هو الإسهام في التأصيل النظري لمستوى أداء المنظومة الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية في البلدان الأكثر تطوراً، ومدى مقدرتها على التصحيح الذاتي على المدى الأبعد، وبالتحديد خلال الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي ضربت البلدان الرأسمالية المتطورة ومعظم العالم.

ولا بدَّ من التنويه إلى أن **دراسات ومؤلفات كثيرة** تناولت الرأسمالية بالتحليل والتنبؤ، ولعل أهمها مؤلفات سميث وريكاردو وماركس ومالتوس من الكلاسيكيين وبيرغر وجيدنز وفوكوياما وبريجينسكي وغرينسبان من المعاصرين، ومن العالم العربي فؤاد مرسي وفؤاد زكريا وسمير أمين وحليم بركات وصادق جلال العظم ومهدي عامل وسواهم، لكن معظم الدراسات السابقة أتت في مرحلة ما قبل الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي ضربت البلدان الرأسمالية، لكن هناك بعض الدراسات المهمة التي صدرت بعد الأزمة، نذكر من بينها أعمال لوليم إيفنداهل وأولريشن شيفر وجورج كوبر وكارل بولاني وغيرهم. ونحن في هذا البحث نحاول القيام بإسهام نظري لمرحلة ما بعد الأزمة الأخيرة، من خلال تحليل للتطورات التي طرأت على البنية الرأسمالية، ومتابعة للأزمة والتوقعات بخصوصها.

إن بحثاً من هذا النوع يقتضي **تناولاً وصفياً تحليلياً كمنهجية عامة**، ولكننا في الوقت نفسه مع الرأي القائل بأن لا ضرر إطلاقاً من أن يتضمن التناول المنهجي الواحد أبعاداً منهجية وطرائقية متعددة. لا ضير إطلاقاً أن نستعين بعصارة أفكار كانط وهيغل وماركس وكينز، ولهذا الاسم الأخير دلالته الكبيرة والتي ستتجلى تباعاً في مسار الأزمة الأخيرة. فالمهم في الأمر الإحاطة بجوانب الظاهرة كلّها بالطول وبالعمق في إطار من وضوح الرؤية.

ولا بدَّ من التنويه منذ البدء إلى أن الرأسمالية - بوصفها نظاماً اجتماعياً واقتصادياً وسياسية - في عصر ما قبل العولمة وفي ظل العولمة، تمتلك آليات غير بسيطة للتصحيح الذاتي ولتجاوز المشكلات المستعصية والأزمات، فالرأسمالية تلك تغلبت على كثير من تناقضاتها، تلك التناقضات التي تحدث عنها كارل ماركس، والشواهد على ذلك كثيرة، حتى أن الحديث عن تناقضات الرأسمالية التي ستؤول لا محالة إلى زوالها بوصفها رأسمالية" محتضرة" و"متعفنة" و"حفارة قبرها" وما شابه... بدا -خلال مدة غير قصيرة - وكأنه من قبيل الرطانة الكلامية، لا النقاش العلمي الجاد. ولكن الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي بدأت في الولايات المتحدة بسبب مشكلة الرهن العقاري وانتشرت في أوروبا وكل الرأسماليات المتقدمة في العالم انتشار النار في الهشيم، ولم تستثن البلدان النامية بطبيعة الحال (خاصة منها تلك التي ترتبط عضوياً بالمراكز الرأسمالية المتقدمة) أعادت بعث المقولات الماركسية وإحياءها بصدد الرأسمالية التي لطالما اعتقد الماركسيون أنفسهم بأنها دفنت مع دفن التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية. إن هذا كله يتطلب بحثاً علمياً معمقاً، ولا تستطيع السياسة ولا الأيديولوجيا القيام بهذه المهمة. إنها مهمة تستدعي جهود العلم، وتحديداً: البحث العلمي.

ويجب أن ننوه منذ البدء، أنه ينبغي للعلوم الاجتماعية ألاّ تزعم اليقين المطلق فيما تطرحه من أحكام، وتتوصل إليه من استنتاجات، فهذه المنهجية (اليقين المطلق) تصلح للأنبياء فقط، ولكنها – بشكل حاسم – لا تصلح لعمل الباحثين في مجال العلوم الإنسانية، والاجتماعية منها على وجه التحديد. ونحن في هذا البحث المختصر، نلتزم بهذه القاعدة الأساسية. ولعل من المفيد أن نستذكر ما قاله ماوتسى تونغ حينما سئل عن رأيه في الثورة الفرنسية إذ قال: "ما زال الوقت مبكراً لتقييمها"(هويدي، 84،1993) ووجه الفائدة هنا هو في رأينا، تأكيد ضرورة التريث في إصدار الأحكام، حينما يتعلق الأمر بالحديث عن ظواهر كبرى غيرت وجه

التاريخ، وأنماط حياة شعوب بأكملها، وضرورة أن يتحلى الباحث بقدر معقول من الرزانة الفكرية، والحس المقارن، والمقدرة على التيقن من خلال التحقق، والابتعاد عن الهرطقة الفكرية والكلامية.

ندعى أننا في هذا البحث المتواضع نلتزم بهذا.

سيتركز بحثنا حول المحاور الرئيسية الآتية:

أولاً: الطبيعة الحيوية للرأسمالية

ثانياً: التداعيات التي أحدثتها العولمة في ظل طفرة العلم والتكنولوجيا

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي ضربت الاقتصاد الرأسمالي.

رابعاً: الخلاصة

أولاً: الطبيعة الحيوية للرأسمالية:

إن أصل مصطلح" الرأسمالية " Capitalism مأخوذ عن اللفظة اللاتينية Caput ومعناها الرأس. وهذه اللفظة أول ما استعملت خلال القرنين 12 و13 للميلاد، للدلالة على الأموال ومخازن البضائع ومبالغ المال، وكذلك المال الذي يحمل الفوائد. أمَّا لفظة " الرأسمال " Capital، فقد درج استعمالها زهاء منتصف القرن السابع عشر لتدل على مالكي المال. والحقيقة أن الرأسمالية كمصطلح راجت أكثر ما يكون بعد كتابات كل من كارل ماركس وفيرنر سومبارت.

أمَّا ماكس فيبر، فيعتقد أن عبارة الرأسمالية تنطبق على موقف يمكن فيه تلبية المتطلبات الاقتصادية لمجتمع أو جماعة ما، عن طريق آليات النشاط الاقتصادية الموجه إلى السوق، إذْ الهدف هو الحصول على الربح من المبادلات التجارية (بيرغر،22،1991).

ولسنا هنا بصدد استعراض النظريات عن نشأة الرأسمالية التي بدأت مع الميركانتيلية Mercantilism، وحققت انطلاقتها الكبرى مع الثورة الصناعية الأولى، لتصل اليوم إلى ما هي عليه من تطور لم يكن ليخطر ببال أحد خلال عقود قليلة خلت، وإنما سنقوم بالتركيز على نقطة بذاتها: الرأسمالية كظاهرة دينامية، بما يعنيه من قدرة فائقة على التصحيح الذاتي.

لا شك في أن الرأسمالية حققت في مرحلتها الصناعية، تحولات ضخمة لاسابقة لها في حقائق الحياة المادية، لذلك يبدو مصطلح الثورة الصناعية Industrial Revolution مصطلحاً موفقاً ودقيقاً، فقد تغيّرت حقائق الشقاء كلّها التي كانت سائدة في العصور التي سبقت الرأسمالية، وتبدلت حياة الناس بشكل جذري، فعلى سبيل المثال لا الحصر: حدث هبوط هائل في معدل وفيات الأطفال القديم وارتفع بشكل مثير معدل توقع الحياة، وكذلك مستوى التغذية، وأصبح في وسع الإنسان السيطرة شبه التامة على الأوبئة والأمراض.

فقد كانت غالبية الأطفال في معظم التاريخ البشري (حتى الأطفال الأغنياء منهم) يموتون قبل سن البلوغ، أمَّا اليوم فإنهم في البلدان الصناعية المتقدمة، وحتى في البلدان الأقل تقدماً وتحديثاً، يعيش معظمهم (حتى الفقراء منهم). فقد أحدثت الرأسمالية طفرات لم يكن بوسع الناس تصديقها قبل جيلين لا أكثر، ويمكن إيجاز ذلك في عبارة لجوزيف شومبيتير: "كانت الملكة اليزابيث تملك جرابات من الحرير حتى جاءت الرأسمالية الصناعية، فيسرت تلك الميزة ليس للملكات فحسب، ولكن لكل فتاة تعمل في مصنع ما، في مقابل جهد لها تبذله بتناقص مستمر "(بيرغر، 50،1991).

تنبأ ماركس في حينه، بأن أسلوب الإنتاج الرأسمالي: سيؤدي لا محالة إلى استقطاب هائل في المجتمع، فالبرجوازيون سيزدادون غنى، في حين سيستمر وضع

الطبقة العاملة والكادحين الآخرين، في السير من سيء إلى أسوأ، في حين سيتحول قسم من الطبقة الوسطى إلى معدمين.....الخ.

فقد كان لنبوءة ماركس انعكاساتها الأيديولوجية والسياسية التي مؤداها أن التغيير الثوري، إنما هو "حتمية تاريخية "وأن الرأسمالية إنما هي "حفارة قبرها بيدها" و"تبحث عن حتفها بضلفها" وإلى آخره مما هو معروف.

وهنا نرى من المفيد الإشارة إلى أنه لا مناص للعلم الحديث، بما فيه علم الاجتماع Sociology من فحص إمكانية التحقق من الظاهرات التي يقوم بدراستها، قبل أن يطلق الأحكام والتعميمات –ولا نقول القوانين – لأن طموح علم الاجتماع مازال بعيداً بعض الشيء عن الحديث عن وجود قوانين اجتماعية، وهو بصورة متزايدة يتخذ موقف الحذر إزاء هذه المسألة. وعلى سبيل المثال، فعلم الاجتماع الماركسي أوقع نفسه في مشكلة ما يمكن تسميته: المنهج أحادي الجانب، ولم يعر اهتماماً ذا شأن للأبعاد المنهجية الأخرى، بما في ذلك البعد التجريبي، بما يساعد على فحص إمكانية التحقق الواقعي،رغم أن ماركس بنفسه كان قد أشار إلى ذلك بشكل صريح بقوله: "إن منهج العرض، يجب أن يتميّز قطعاً عن منهج التنقيب، فالتنقيب يجب أن يمتلك المادة بالتفصيل، ويحلل مختلف أشكال تطورها، ويبحث عن حالتها الصحيحة، وإنما بعد إنجاز هذا العمل فقط يمكن عرض الحركة الواقعية بصورة وافية " (ماندل،1972،17).

بيد أن المادية التاريخية إجمالاً، تخلق الانطباع وكأن الحتمية التاريخية مسألة غير قابلة للمناقشة، وهذا قد حدد لها موقفها المعروف من قضية وجود القانون الاجتماعي Social Law.

وفي الأحوال كلّها فإن بناء موقف نظري قابل للتصديق، لا ينبغي منهجياً أن يستبعد البعد التجريبي على وجه التحديد (ولا نقول المنهج التجريبي حتى لا نتهم

بالإمبريقية). ولسنا هنا طبعاً بصدد معالجة قضية المناهج التي يكثر الجدل حولها، إنما أردنا مجرد الإشارة إلى أن التحجر المنهجي، أو بمعنى أدق: المنهج ذو البعد الواحد، يؤدي – لا محالة – إلى الوقوع في إسار الدوغمائية.

ولعل دراسة متمعنة للرأسمالية المعاصرة ستكشف لنا عدم صحة نظرية الإفقار أو الإملاق على سبيل المثال في ظل الرأسمالية. وإلقاء نظرة متفحصة على واقع أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان تكفي للتحقق من صحة ذلك.

صحيح أن المرحلة الأولى من الثورة الصناعية الرأسمالية في إنجلترا وربما في أقطار أوربية أخرى، قد اقتضت كلفة إنسانية باهظة، ولربما يمكن القول، بأنه يتعذر على أي مجتمع تحقيق نقلة نوعية بحجم تلك التي حققتها الرأسمالية خصوصاً من دون تضحيات وأكلاف – تعدُّ إلى حد معين، مبررة من المنظور التاريخي، بالقياس إلى النتائج التي تمكنت الرأسمالية من تحقيقها، بوصفها أكبر قوة ديناميكية في تاريخ الأنظمة الاجتماعية التي شهدتها البشرية، والمولدة لأعظم قوة إنتاجية في التاريخ البشري، لم يستطع أي نظام اجتماعي آخر أن يولد قوة إنتاجية يمكن مقارنتها بها.

كما أن الحياة لم تبرر - حتى اللحظة- مقولة تصاعد الصراع الطبقي الحاد في أوربا الغربية والولايات المتحدة. إذ إنَّ هذا الصراع دخل – عبر الديمقراطية السياسية – في دائرة المؤسساتية Institutionalism في تلك البلدان، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للطبقات الكادحة، لم تعدُّ سيئة إجمالاً، وقد طرح الاقتصادي سيمون كوزنتس عام 1985 فرضية مؤداها، أن توزيع الدخل والثروة – مع استمرار النمو الاقتصادي – يسير وفق نمط يبدو، لدى تمثيله في رسم هندسي، مثل حرف(U) ولكن شبه مقلوب. ومعنى ذلك أن ارتفاعاً حاداً في اللامساواة يحدث، ثم يبدأ بعده التأثير المسوي للفروق.(بيرغر،1991،52)

صحيح أن منحنى كوزنتس لا يمكن أن يتحول إلى خط مستقيم في ظل الرأسمالية، ولكنه – على وجه اليقين – يمكن أن يتخذ شكل الزاوية المنفرجة. وهذا ما حدث بالتجربة في الرأسماليات المتقدمة حتى قبل أن تنجز الرأسمالية ثورتها العلمية- التكنولوجية الثالثة.

ما تقدم يبيّن أن الرأسمالية –كنظام- قوة ديناميكية تعمل بفاعلية، وأثبتت غير مرة أنها تمتلك آليات ذاتية غير بسيطة للتصحيح الذاتي، رغم أنها لا تخلو من الأزمات والمشكلات، وآخرها -وربما أخطرها- الأزمة الحالية التي تشهدها الرأسمالية والتي تسببت فيها الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأميركي، هذه المشكلات التي تحاول – بطبيعتها الإمبريالية – أن تصدرها إلى خارج حدودها الوطنية.

الرأسمالية إذاً بطبيعتها -كنظام للسوق الحرة- ديناميكية ومرنة، وقد اكتسبت آليات جديدة ومقتدرة ساعدتها أكثر فأكثر في معالجة الكثير من مشكلاتها وتجاوزها مع تقدم العلم وتطبيقاته التكنولوجية. وقد كان لذلك نتائجه الكبرى والملموسة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في بلد كبريطانيا، وهو أول بلد يتجه نحو التصنيع في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، استغرق الأمر ستة عقود لمضاعفة مستويات المعيشة. أمَّا الآن فيمكن تحقيق الإنجاز نفسه في عشر سنوات أو حتى أقل، وذلك بحسب مستوى تقدم التقنية، وهذا يحيلنا إلى الدور الكبير والفاعل الذي أدّته الثورة العلمية – التكنولوجية الثالثة في تغيير وجه الرأسمالية المعاصرة. وسنحاول أن نتلمس في سياق البحث إلى أي مدى يمكن أن تبقى الرأسمالية ممسكة زمام التحكم في الأزمات التي تعصف بها، بعد أزمة الرهون العقارية وما تلاها من تطورات خطيرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للرأسمالية العالمية، ذلك أن العصبية الظاهرة في معالجة الأزمة، والنتائج الحاصلة، والتطورات

بمجملها،ألقت ظلالاً من الشك على إمكانية تجاوز الرأسمالية بسهولة للأزمة هذه المرة، وبأن الأمر سيكون جد مكلفاً.

ثانياً: التداعيات التي أحدثتها العولمة في ظل طفرة العلم والتكنولوجيا

ينسب "انتوني جيدنز إلى ماركس قوله ما يأتي:" لقد وجد العقل دائما ولكنه لم يوجد دائماً بصورة عقلانية "(جيدنز،2009، 11)

وفي تقديمه للفقرة الأولى من الفصل الثاني لكتاب: الطريق الثالث، يحيلنا جيدنز إلى رأي لبيرفين بيريز ومؤداه: إن "العولمة globalization كلمة على كل لسان، فالخطاب الثقافي أو السياسي أو دليل رجل الأعمال، لا يكتمل دون الإشارة إلى هذه المفردة" (جيدنز،62،1998)

إنها حالة تطور كوني تظهر آثارها في الأنساق المجتمعية المختلفة، العالمية والمحلية، وتظهر آثارها في كل نسق بدرجات متفاوتة في شدتها وبدرجات متباينة التأثيربين مراكز الرأسمالية وأطرافها.

وللعولمة ذراعٌ طويلة بالقدر الذي يمكنها من التأثير في مختلف المجالات والنشاطات الحيوية للمجتمعات في ظل انفتاح الأسواق العالمية على بعضها بعضاً، وتحرير هذه الأسواق، في ظل الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة لتجارة المال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو.

وما يميّز عصر العولمة التحول من تجارة السلع إلى تجارة الخدمات والأموال والأسهم، عن طريق أسواق المضاربات المالية (البورصة) التي تعدُّ سمة أساسية للعولمة الاقتصادية، وكذلك الانتقال من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الصوري (الرمزي)، بكل ما يعنيه ذلك من تغيّر جذري في وجهة الاستثمارات من الاستثمار في الإنتاج المباشر، إلى الاستثمار في قطاع الخدمات والقطاع المالي. إن هذا يعني

ببساطة أنَّ عصر العولمة في ظل طفرة العلم والتكنولوجيا أحدثت تأثيراً واضحاً في علاقات الإنتاج بحيث طال هذا التغيّر بشكل رئيسي **علاقات الإنتاج التكنيكية (وليس علاقات التملك الخاص)** في ظل التغيّرات التي أحدثتها التكنولوجيا الحديثة في قوى الإنتاج، وبالتحديد في الطبقة العاملة، أي إنَّ أصحاب **الياقات البيض** احتلوا مكان الصدارة في ظل تراجع دور وعدد أفراد **الياقات الزرق** بعد الانقلاب الهيكلي الذي حصل، وغيّر من دور الطبقة العاملة وتركيبها.

يرى محمود أمين العالم أنَّ العولمة ظاهرة موضوعية تاريخية وخطوة -مع كل مظاهرها السلبية بل والبشعة- متقدمة في التاريخ الإنساني، من الضروري تحويلها من عولمة عدواني شرسة، إلى عولمة إنسانية تسودها المشروعية الدولية والتضامن العالمي والديمقراطي (انظر: أبو العلا، 2004، 39). فيما يعتقد الدكتور سمير أمين أنه لا بدَّ من نقد الخطاب السائد للعولمة والذي يردد مجموعة من المقولات التي تؤكد أن العولمة هي نهاية التاريخ، ومن ثمَّ فإن هذه الظاهرة تفرض نوعاً من الثبات، إن لم يكن للأبد، فعلى الأقل لمدة تاريخية قادمة وطويلة، وهو يعتقد بأن النظام العالمي الجديد لم يتبلور بعد، ولن يتبلور في المستقبل القريب (انظر:مجموعة من المؤلفين، 2004، 9- 10).

أمَّا صادق جلال العظم فيعتقد أن العولمة ما هي إلا حقبة في التحول الرأسمالي العميق للإنسانية في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ (انظر: أبو العلا،2004، 39).

ويؤكد هذا الفهم للعولمة الدكتور حسن حنفي فهو يراها صراعاً تاريخياً بين المركز والأطراف، بين الدول الفقيرة والدول الغنية، بين الشمال والجنوب، وبين الاستعمار والتحرر من الهيمنة والاستغلال (انظر: المرجع السابق).

ويعترف هنري كيسنجر(وما أدراك من كيسنجر) صراحة بأن العولمة ما هي إلا كلمة أخرى للإشارة إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية (انظر:النشار، 2003، 86).

لكن في الوقت نفسه، فإن لمصطلح العولمة الطنان -على حد تعبير زبيغنيو بريجنسكي (مستشار مجلس الأمن القومي في رئاسة كارتر) مضامين متناقضة. فهو يعبّر عن بداية عصر وسائل الاتصال العالمية والشفافية والتعاون. لكنه يمثل أيضاً رمزاً للبلادة الأخلاقية واللامبالاة بالظلم الاجتماعي الذي يميّز الدول الأكثر ثراء في العالم ولاسيَّما الولايات المتحدة الأميركية (بريجينسكي،2004، 159).

إن هذا التوصيف يضع الإصبع على أحد مواضع العيب البارزة واستدعاء للخطر في الجسم الرأسمالي، بل المصير الرأسمالي. ذلك أن البلادة الأخلاقية وضعف الحساسية (حتى لا نقول انعدامها البتة) إزاء الظلم الاجتماعي وضحالة المنظومة القيمية والأخلاقية، هي جرس إنذار فعلي للمنظومة الرأسمالية برمتها.

ويعتقد الكاتب الفرنسي "بيير بوردو" صاحب نظرية العنف الرمزي أن نموذج الاقتصاد المتجذر في الخصوصيات التاريخية لتقاليد مجتمع معين كالمجتمع الأميركي يجد نفسه قد تأسس بشكل متزامن كقدر محتوم ومشروع سياسي لليبرالية العالمية، وكغاية لتطور طبيعي، وكقدوة أخلاقية ومدنية تعد بالتحرر السياسي لشعوب الأرض باسم ارتباط مسلم به بين الديمقراطية والسوق. وما يجري اقتراحه وفرضه بطريقة شاملة على أنه المعيار للممارسة الاقتصادية العقلانية، هو في الواقع تعميم لخصائص معينة لاقتصاد واحد منغمس في تركيبة اجتماعية وتاريخية معينة، هي تركيبة الولايات المتحدة الأميركية (موطن الأزمة الاقتصادية الأخيرة ومنطلقها).

يترتب على ذلك أن العولمة ليست تعبيراً عن تطور أنتجته التكنولوجيا الحديثة فقط، وإنما هي فضلاً عن ذلك، صممها أناس وأوجدوها من أجل هدف معين: إعطاء الأولوية للقيم الاقتصادية، أي الشركات،على سائر القيم الأخرى. وهكذا، فإن العولمة تمثل الإمبريالية الشاملة لمن هم أكثر قدرة على المنافسة على الصعيد الاقتصادي،

والأقوى على الصعيد السياسي. ومرة أخرى المقصود بذلك: الولايات المتحدة الأميركية.

وبحسب السيد بريجينسكي، فإن ردود الفعل الشعبية الملتبسة على العولمة تشير إلى "وجود مشكلة يحتمل أن تكون خطيرة. إن العولمة نعمة ونقمة في آنٍ معاً، وإذا لم يعمد صناع السياسة الأميركيون إلى صهرها ضمن محتوى سياسي وأخلاقي أكثر وضوحاً يركز على الرقي بمستوى الإنسان، فإن احتضانهم المتضارب لها يمكن أن يفضي إلى عكس النتائج المرجوة " (بريجنسكي،2004، 180)

وفي مكان آخر يتساءل:" كيف ينبغي أن تستجيب أميركا إلى بروز عدم المساواة في القضايا الإنسانية، وهي مسألة تعجل الثورة العلمية الحالية في ظهورها وتزيد العولمة من حدتها (المرجع السابق،11).

وفي الحقيقة، فإن المسار الذي اختطته كل من العولمة والطفرة التكنولوجية الأخيرة تداخل كأسنان المشط، ولم يعد من اليسير الفصل بين تأثيرات العولمة وتأثيرات ثورة العلم وتطبيقاته التكنولوجية في تطور المنظومة الرأسمالية العالمية من جهة، وفي البشرية مجتمعة من جهة أخرى، وهناك تقديرات تقول: إنَّ نسبة 80% من سكان الأرض سيكونون خلال الخمسين عاماً القادمة عاطلين عن العمل. (المؤمن،2002، 62) وغني عن القول بالطبع استمرار العلاقات غير المتكافئة التي تربط المراكز الرأسمالية الغنية بالأطراف الفقيرة. إن آليات عمل الشبكة الأخطبوطية للشركات متعدية الجنسيات والشركات متعددة الجنسيات وتفرعاتها في العالم النامي (الأطراف) توضح بجلاء كيف أن الرأسمالية في عصر العولمة، لم تغيّر من جوهر تعاملها مع بلدان الأطراف، بتصدير أزماتها إلى تلك البلدان، محاولة -بطبيعتها الإمبريالية -حل مشكلاتها على حساب شعوبها، معمَّقة بذلك منظومة العلاقات غير المتكافئة بين (المركز والأطراف، أو المركز والمحيط - بحسب توصيف راؤول

بريبش وسمير أمين، وآخرين غيرهم من منظري مدرسة التبعية). وهذا موضوع آخر يطول شرحه.

ومن الجدير بالذكر أن ثمة تزامن – تقريبي - بين كل من العولمة والطفرة العلمية والتكنولوجية التي أطلقتها الرأسمالية في نحو الربع الأخير من القرن العشرين، وهو بداية العصر الذي أصبح فيه العلم هو القوة الإنتاجية الأولى في تحديد سيطرة الإنسان على الطبيعة. فقد تحققت نبوءة أرسطو بمجيء آلة ينتظر منها تحرر الشغل البشري. (لانجليه،1994، 140).

ومما لاشك فيه، أن الرأسمالية هي التي قادت الثورة التكنولوجية بمراحلها المختلفة، والشاهد أن 97% من بحوث التطوير تتركز في أكثر البلدان الرأسمالية تطوراً. (د.إ.م،1995، 227)

إن تحقق القفزة التكنولوجية الثالثة، لم يكن بالأمر اليسير، إذ كانت له كلفته المادية الكبيرة، فضلاً عن الجهود المضنية للعلماء المبدعين الذي يعود إليهم – في أية حال – الفضل الأول والأخير في تحقيق ذلك. ولا يختلف اثنان اليوم، على أن البشرية حققت في الميدان العلمي والتقني خلال العقود الخمسين الأخيرة، ما يتجاوز في حجمه وأهميته، ما حققته خلال تاريخها كله، ولعل من الضروري إلقاء نظرة سريعة على مسيرة التطور العلمي – التكنولوجي، خلال تلك المدة الزمنية.

ولعل من المفيد أن نستعرض وبإيجاز المسيرة الزمنية المتسارعة لتطور العلم والتكنولوجيا خصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين.

حقق العلم انطلاقته الكبرى في بداية السبعينيات من هذا القرن، بالتوصل إلى اختراع المعالج المصغر Microprocessor على يد المهندس الأمريكي هوفت، الأمر الذي مهَّد السبيل أمام الأوتوماتيكية المرنة flexible Automation ، مما أتاح برمجة العمليات المرنة الإنتاجية على أسس أكثر حداثة بكثير منها في الأوتوماتيكية التقليدية.

فالأوتوماتيكية المرنة تعتمد على الهيكل الرباعي الآتي: المحـــرك – الجهـــاز الناقـــل للحركة – أداة التشغيل – أداة التحكم، وهي بذلك تتميّز عن الأوتوماتيكيـــة التقليديـــة المعتمدة على الهيكل الثلاثي الآتي: المحرك – الجهاز الناقل للحركة – أداة التـــشغيل. واضح أن آلية جديدة أدخلت أصبح بوسعها الحلول محل الجهـــد الفيزيـــائي وأحيانـــا الذهني للإنسان، هذه الآلية هي: أداة التحكم والقدرة على اتخاذ القرارات وترشيدها.

وتمكن هونوربرت فينر من التوصل إلى السبرنيتيكا Cyberntic وهو علم التحكم والاتصالات في الآلات و الحيوانات بالاعتماد على تدفق معلومات سريعة ودقيقة.

وقد كانت الاتوماتيكية المرنة ثمرة لذلك كله. إنها في الواقع جوهر الثورة العلمية التكنولوجية الثالثة بكل ما تنطوي عليه من تهميش لعمل الإنسان الحـــي، والاســـتغناء عنه بنظم مبرمجة الكترونياً وغاية في الدقة. نجم عـــن ذلـــك تطـــور أشـــكال مـــن التكنولوجيات، مختلفة نوعياً عما سبقها بشكل يـــدعو إلـــى الانبهـــار، فالتكنولوجيـــا المعلوماتية على سبيل المثال، اقتحمت سائر أفرع الاقتصاد الرأسمالي المعولم، فأصبح لقطاع المعلومات ثقل نوعي متميّز. وعلى سبيل المثال لا الحصر، في العـــام 1992، حققت أسهم شركة مايكرو سوفت Microsoft المتخصصة في برامج الحاســـوب فـــي سوق الأوراق المالية 2 بليون دولار من الدخل، متفوقة بذلك تفوقا حاسما علـــى مـــا حققته واحدة من كبرى الشركات وأكثرها عراقة في الولايات المتحدة وهـــي جنـــرال موتورز General Motors لصناعة السيارات التي لم يتجاوز ما حققته في المدة نفسها 120 مليون دولار فقط. (الرميحي، 1995، 21)

وفي مجال صناعة المعلومات، تستخدم شـــركة ننتنـــدو Nintendo اليابانيـــة المتخصصة في مجال شبكات المعلومات 892 عاملاً لا غير، في حين تصل مبيعاتها 5.5 بليون دولار بمعدل 6 ملايين دولار لكل عامل.(الرميحي، 1995،21)

وجدير بالذكر أن هذه الصناعة، الكثيفة العلم – الكثيفة رأس المال، تقوم على أساس الربط بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية.

أمَّا التكنولوجيا الحيوية Vital Technology، فتقوم على أساس إعادة هيكلة الجينات Genes . والحقيقة أن ما حدث في هذا المضمار، فاق التوقعات جميعها. فقد وظفت منجزات التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية لخدمة الإنتاج الزراعي والحيوي على وجه الخصوص. إنَّ 2% من الناس في بلد كبريطانيا مثلاً، يعملون في الزراعة وينتجون نصف أو ثلاثة أرباع حاجة مجتمعهم الزراعية.... وفي فرنسا، يعمل 8% من الناس في الزراعة، وينتجون 90 % من حاجة المجتمع الزراعية أو حتى 120 %.(لانجليه،1994،140) ووقتها توقع العلماء أنه حتى نهاية القرن، يمكن بالاعتماد على منجزات هذا العلم لتوفير الغذاء لزهاء ستة مليارات إنسان، وهو عدد سكان كوكبنا الأرضي. (مرسي،1990، 44)

وقد حدثت ثورة لا تقل أهمية في مجال تكنولوجيا المواد Technology of Materials. إن الحديث يدور حصراً عن ثورة من نمط جديد في نطاق الرأسمالية المعولمة، استطاعت تغيير وجه الصناعة برمتها، إنها الثورة الكيميائية والبتروكيميائية القادرة على إزاحة مواد الطبيعة الخام المكلفة والآخذة بالنفاذ، لتحل محلها مواد بديلة مصنعة، أقل تكلفة وأكثر مرونة، وأقل إضراراً بالبيئة لدى معالجتها.

ومما يحتسب لتكنولوجيا المواد، اكتشاف خصائص جديدة ومهمة لبعض العناصر، لم تكن معروفة من قبل. فعن طريق معرفة خصائص جديدة للحديد، أصبح بالإمكان إنتاج الفولاذ بالمزج بين الحديد والفحم. كذلك كُشِفَ عن خصائص ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى بعض المواد مثل: خفة وزن الماغنسيوم، والطاقة الحرارية التي تنبعث من الذهب، والأمثلة كثيرة ولا مجال للاستطراد كثيراً هنا. ولكنَّ مثالاً بعينه

جدير بالملاحظة نظراً إلى أهميته القصوى بالنسبة إلى الصناعة، أعني به: مادة البلاستيك، هذه المادة التي تتميّز بخصائص نوعية رائعة بسبب سهولة تصنيعها، وشدة مقاومتها، ومرونتها العالية، ولم يعد بالوسع اليوم الحديث عن الصناعة بمعزل عن مادة البلاستيك التي تعدُّ واحدة من أهم المواد البديلة، ومن الإنجازات التي تحتسب للثورة في تكنولوجيات المواد. ومعروف اليوم أن البلاستيك يمكن أن يحل محل الفولاذ في كثير من الصناعات، ومنها صناعة السيارات، لذلك يمكن لأي منا أن يتصور – دون كبير عناء – الأهمية القصوى لهذا التطور الثوري في صناعة اليوم.

إن سهولة تصنيع المواد البديلة، وقلة تكلفتها، وثقلها النوعي في الصناعة (زهاء 80 %) هي أمور تتحدث عن نفسها من حيث الدلالات الاقتصادية، وكذلك من حيث التغيّر الكبير الذي طرأ على تركيب الرأسمال الأساسي Fixed Capital، وفي الواقع، فإن الثورة في التكنولوجيا الحيوية، يمكن أن توفر الغذاء لسكان الأرض كلّهم بحسب رأي العلم على الأقل، وهذه أمور لا يمكن أن يتجاهلها إلا العميان من وجهة نظر التطور الرأسمالي المعولم.... ناهيك عن أن الثورة التكنولوجية الثالثة موضوع البحث، قد قلصت إلى الحدود الدنيا إمكانية الإضرار بالبيئة Environment. فالصناعات الالكترونية المعتمدة على بدائل للطاقة كطاقة النووية مثلاً وطاقة الشمس، وطاقة الريح، وطاقة المد والجزر، والحصول على الطاقة من مياه المحيطات،..... الخ، تزيح تدريجياً الصناعات الملوثة للبيئة لتحل ببطء – لكن بثبات – مكانها. وهذه نقطة غير ثانوية إطلاقاً عند الحديث عن مصير الرأسمالية. (وما زلنا قبل الدخول في الأزمة الأخيرة -2008).

أدّت الثورة التكنولوجية الثالثة – من جملة ما أدت إليه – إلى تغيّر البنية الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي، إذ تطور العلم ليصبح العنصر الأساسي في الإنتاج، فالأوتوماتيكية المرنة، قد ربطت ربطاً محكماً بين العلم والإنتاج ، وأدى ذلك إلى زيادة إنتاجية العمل Labour productivity، ورفعها إلى مستويات لم تعرفها من قبل.

فقد تغيّرت بنية الصناعة، وأعيدت هيكلة القطاع الزراعي – وإن بشكل أبطأ – وذلك بتأثير الفتوحات الكبرى في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة الوراثة.

ولنرى الآن كيف كان للتطورات المذكورة فعلها المباشر في إيجاد آليات تأثير حاسمة في أداء الاقتصاد الرأسمالي المعولم، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر، قانون: ميل معدل الربح للانخفاض (قانون ميل الشهير). إن منجزات الثورة التكنولوجية الثالثة، أسهمت في الحد من فعل هذا القانون، وذلك تحت تأثير العوامل الآتية:

1 – الاقتصاد في استهلاك رأس المال الثابت Constant Capital، بفعل ارتفاع التركيب التكنيكي للرأس المال، والاقتصاد في استهلاك المواد الخام.

2 – زيادة سرعة دوران رأس المال، بفعل تطور وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة التي يسرت التداول إلى حدود مذهلة، فالمعروف أنَّ سرعة دوران رأس المال تتأثر بعاملين رئيسيين:

أ – تخفيض وقت الإنتاج، وهذا يتوقف على:

1 – زيادة إنتاجية العمل

2 –تطور العلم وتطبيقاته التكنولوجية

ب – تخفيض وقت التداول، وهذا يتوقف على:

1 – مستوى المقدرة الشرائية عند السكان وسعة السوق

2 – مستوى تطور وسائل الاتصالات والمواصلات

3- مستوى تنظيم التجارة.

3– ظاهرة البطالة الهيكلية واسعة النطاق، وقلة الطلب على الأيدي العاملة، ومن ثمَّ الانخفاض في قيمة الرأسمال الإجمالي (تكاليف الإنتاج).

إن مجرد التأمل في هذه العوامل، يظهر لنا الأثر الحاسم الذي أحدثته الثـورة التكنولوجية الثالثة في تسريع دوران رأس المـال، وبـالأخص فـي ظـل العولمـة المتصاعدة، بكل ما لذلك من أثر في الحد من فعل القانون سالف الذكر، قانون ميـل معدل الربح للانخفاض، وفي تحسين أداء الماكينة الرأسمالية بشكل عام، وهـذه بـلا جدال، مسائل في صالح الرأسمالية، وتؤدي دوراً بارزاً في تكيفها المـستمر وتغلبهـا على كثير من التناقضات التي تعانيها، إذ لا يختلف اثنان في أهمية الربح بالنسبة إلى رأس المال. ولم تسع الرأسمالية في أي وقت من الأوقات إلى نفي هـذه الحقيقـة، أو حتى تمويهها.

فضلاً عن ذلك، وضع التقدم التقني العاصف وخصوصاً في قطاع المعلومـات في تصرف الرأسمالية، أساليب جديدة ومبتكرة في دراسة أوضاع السوق، وأمزجـة المستهلكين، بما أسهم إسهاماً كبيراً وأكيداً في تكييف السلعة لاحتياجات المـستهلكين وأذواقهم، فكان من نتائج هذا التطور، التقليل كثيراً من إمكانية حدوث أزمات فـيض الإنتاج، التي تعدُّ المقدمة الموضوعية للأزمات الاقتصادية Economic Crises فـي الرأسمالية. كل هذا كان له الأثر الكبير في عملية تنامي فاعليـة الديناميـة الداخليـة للتصحيح في الرأسمالية.

فضلاً عمَّا تقدم، حدث تغيّر كبير في وضعية الطبقة العاملة ومصالحها في ظل الثورة التكنولوجية الثالثة المعولمة، بشكل أصبح من الصعب معه عدّها بالـضرورة العدو الطبقي اللدود للرأسمالية، من جهة في ظل تقلص الفجوة بين العمـل الـذهني والعمل الفيزيائي بفضل الآلة المؤتمتة والروبوتات، ومن جهة أخرى بفعـل تحـسن أوضاعها الاقتصادية بشكل جوهري بدءاً من الربع الأخير من القرن العشرين.

تغيّر الوضع المادي والاجتماعي للطبقة العاملة إجمالاً، وحصلت عبر مراحـل نضالها من جهة، وعبر دينامية تطور المجتمع الرأسمالي من جهـة أخـرى، علـى

مكاسب جمة، بدءاً من المسائل المتعلقة بالأجور والحوافز والعلاوات، مروراً بمدة يوم العمل والإجازات المدفوعة الأجر، وانتهاء بأنظمة الضمان الاجتماعي المتطورة، وهذه كلها مسائل أصبحت مضمونة بالقانون، ولم يعد بوسع الطبقة العاملة، التخلي عنها بسهولة، قبل أن تحدث حركة الانقلاب الكبرى باتجاه الليبرالية المحافظة.

وحينما نقول: إن الطبقة العاملة، لم تعد عدواً طبقياً للرأسمالية، فإن هذا الكلام يبقى مشروطا، إنه مشروط باستمرار الحفاظ على المكاسب التي حققتها بكفاحها أساسا، ونحن لسنا مع الرأي القائل: إنَّ الرأسمالية تمكنت من رشوة الطبقة العاملة وتدجينها أو شرائها أو ما إلى ذلك، فهذا الكلام ليس مجاله البحث العلمي الجاد. الحاصل أن الشغيلة هم جزء من مجتمع ذي ديناميكية عالية، يتطور باستمرار وأوصلته الطفرة التكنولوجية الثالثة إلى ذروة تطوره المادي، فضلاتً عن أن نضالهم دخل ضمن دائرة المؤسساتية في دولة المجتمع المدني الرأسمالي، وربما ساعد في ذلك، التوازن الدولي الذي كان قائماً في عصر الحرب الباردة بين الشرق وما يمثل، والغرب وما يمثل.

لكن القول بوجود حيوية رأسمالية ذاتية للتصحيح ، لا يعني أنها تجاوزت أزماتها بالمطلق – والشواهد عديدة وبداياتها كانت في فرنسا في بداية عهد الرئيس جاك شيراك من إضرابات لم يسبق لها مثيل، سادت معظم أنحاء فرنسا، وبشكل لم تشهده الرأسماليات المتطورة منذ زمن ليس بالقصير... كل ذلك لأن حكومة آلان جوبيه حاولت المساس بحقوق العاملين في القطاع العام أساساً، وذلك بهدف تحسين وضع الميزانية وميزان المدفوعات، بما يمكن فرنسا من الوقوف موقف الند أمام ألمانيا في إطار التنافس بينهما على الزعامة الأوربية، ومن أجل تيسير الانخراط في النظام النقدي الأوربي اليورو Euro.

والواضح أن زعماء اتحادات العمال الفرنسيين أصروا إبان الإضرابات على مطالبهم في مواجهة الحكومة، رغم تراجع هذه الأخيرة في بعض إجراءاتها التي استثارت الاتحادات وعموم الشغيلة. هذا المثال يوضح فكرة مهمة جداً، مفادها أن الرأسمالية تبقى نظاماً متقدماً، مقتدراً، ذا دينامية وكفاءة عاليتين، ما دامت هي لا تمس بالأطر المؤسسية للمجتمع الرأسمالي المتطور، وما دامن لا تحاول نزع مكاسب مواطنيها، لكن المعادلة تختل لا محالة، عندما تسلك بشكل مغاير على نحو ما فعلته حكومة آلان جوبيه في فرنسا.

إن مثال فرنسا يتجاوز في أهميته أحداث عام 1968، كما يتجاوز في المكان حدود فرنسا الجغرافية، إنه بمنزلة ناقوس خطر هائل وتحذير صريح للرأسمالية المعولمة، مؤداه أن فئات العاملين في البلدان الرأسمالية المتطورة، مستعدة للقتال من أجل الدفاع عن مكاسبها، وأن لا تقدم اقتصادي من دون تقدم اجتماعي يوازيه ويسير معه جنباً إلى جنب.

ومن دون ذلك، يبقى المجتمع الرأسمالي المعولم عرضة للتصدع والاختناقات، رغم كل التقدم الحاصل بفعل المنجزات الهائلة لثورة العلم والتكنولوجيا منذ منتصف عقد السبعينيات حتى يومنا الراهن.

هذا يقودنا إلى تأكيد مشكلة ليست ثانوية هنا تعاني منها الرأسمالية معاناة كبيرة، ونقصد بها مشكلة البطالة Unemployment التي راحت تكتسب طابعاً هيكليا ملازما للمنظومة الرأسمالية بعد ربط الإنتاج بمنجزات العلم، في أعقاب الانطلاقة المذهلة للثورة العلمية – التكنولوجية الثالثة التي أفضنا في الحديث عنها.

تقول الإحصائيات إنه في ظروف العولمة هناك ما يقارب مليار عاطل عن العمل موزعين على مختلف البلدان، في حالة بطالة كلية أو جزئية، وهذا الرقم يعادل نحو 3% من قوة العمل العالمية. (ILO:world mployment1995,op,cit..p.65) .

أمَّا أطراف الرأسمالية، أي مجموعة البلدان النامية، فإن ظاهرة البطالة تتخذ فيها أبعاداً أكثر مأساوية. وباستثناء النمور الآسيوية التي وصلت البطالة فيها إلى نسبته 2% و2.7 %من إجمالي قوة العمل خلال المدة بين منتصف الثمانينيات وأوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي، فإن غالبية البلدان النامية تعانى ارتفاعاً في معدلات البطالة إلى مستويات عالية وغير مألوفة. وأسهم في ذلك تفاقم أزمة الديون الخارجية التي سبقت الإشارة إليها في سياق آخر من هذا البحث (انظر: السابق).

إن مشكلة البطالة المتفاقمة من المشكلات التي تطرح ظلالاً من الشك، حول مدى أهلية الدينامية الرأسمالية في حل المشكلات التي تواجهها. نقول ذلك، لأنه، وفي الظروف الراهنة للرأسمالية، وبالتحديد في ظروف صعود الليبرالية الجديدة والعولمة والعودة إلى الآليات المطلقة للسوق، نسمع دعوات مؤداها، ضرورة إعادة النظر في أنظمة الضمان الاجتماعي، التي نعتقد أنها صمام أمان قوى للرأسمالية في عصر ما يسمى بـ (دولة الرفاهية) وذلك بهدف تخفيض حجم الإنفاق من أجل خفض العجز في الموازنة، والانسجام مع شروط اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوربية، التي اشترطت ألا تزيد نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي على 3 % كشرط، على الدول الأوربية التي ترغب في الانضمام إلى العملة الموحدة يورو الالتزام به (انظر: زكي، 1997، 460).

فضلاً عن ظاهرة البطالة، كنا أشرنا في مقدمة البحث أيضاً إلى ظاهرة لا تخلو من خطورة، وتتصل اتصالاً وثيقاً بصلب عمل الماكينة الرأسمالية في ظروف العولمة والثورة المعلوماتية ونعني بها الظاهرة التي هزت الرأسمالية بأسرها في أوساط نوفمبر 1997 والتي تمثلت في حدوث انهيارات حادة في أسواق البورصات في بعض بلدان جنوب شرق آسية واليابان، والتي أثرت بالتأكيد في أوضاع البورصة في أنحاء مختلفة من العالم الرأسمالي، وأدّت إلى إفلاسات عديدة لشركات عملاقة في عديد من البلدان. ورغم أن التذبذب في أسواق البورصة في حد ذاته، ليس بالأمر

الجديد في تاريخ الرأسمالية، إلا أن حدوثه وعلى هذا النطاق الواسع وبالشكل الذي حدث فيه، طرح في حينه تساؤلاً مشروعاً في درجة استقرار الرأسمالية بوصفه نظاماً اقتصادياً واجتماعياً معولماً ليس في جنوب شرق آسية واليابان فحسب، وإنما على نطاق العالم بأكمله. ذلك أن رأسمالية اليوم راحت تميل أكثر فأكثر إلى الاستثمارات غير المباشرة، ودور الرأسمال التسليفي تنامى بشكل لم يسبق له مثيل، لذلك غدا مؤشر البورصة من المؤشرات المهمة التي تقيس درجة استقرار عمل الماكينة الاقتصادية للرأسمالية، إنها كما أسلفنا، مرآة ترى الرأسمالية نفسها فيها صباح مساء. وهذه مسألة لها علاقة بالتحول من الاقتصاد الإنتاجي، إلى الاقتصاد الرمزي كما سبق وذكرنا، وزيادة الاعتماد على أسواق البورصة.

وأظن أن في ذلك مجازفة تاريخية للرأسمالية وذهاباً نحو المجهول، وما الأزمة الراهنة (2008- 2009) إلا ترجمة عملية لهذا التخوف.

ولا يمكن النظر إلى الرأسماليات الآسيوية بوصفها منفصلة في إطار العولمة المتصاعدة، فالكل يؤثر في الجزء والجزء يؤثر في الكل مع اختلاف حجم التأثير بالطبع، ولكن لا يختلف اثنان في أن مراكز الرأسمالية العالمية ثلاثة: الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان، ولكن نموذج النمور الآسيوية المتأثرة بالتجربة اليابانية (فضلاً طبعاً عن الصين وأندونيسيا وماليزيا) تتدرج دون شك – وبأهلية متزايدة –تحت إطار المنظومة الرأسمالية العالمية.

إذناً، هناك مشكلات عديدة واجهت الرأسمالية على امتداد تاريخها، استطاعت - بما تملكه من آليات داخلية للتصحيح- التغلب عليها وتجاوزها، رغم أنها دفعت أثماناً باهظة لقاء ذلك.

لكن الأزمة الأشد التي ضربت المجتمعات الرأسمالية هي - كما أشـــرنا للتـــو - تلك التي حدثت أواخر عام 2008 قبيل رحيل الإدارة المحافظة للجمهوريين برئاســـة جورج بوش الابن في الولايات المتحدة الأميركية. فما حقيقة هذه الأزمة ؟

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي ضربت الاقتصاد الرأسمالي:

شهدت الولايات المتحدة الأميركية، قلعة الرأسمالية العالمية، أزمة مالية عنيفـــة انتقلت عدواها إلى الأسواق المالية العالمية، وغدا علاجها صعباً جداً. ولم تعد الأزمة المالية الأميركية ظاهرة جزئية وتقتصر على العقارات فقط، بل غدت أزمـــة شـــاملة امتد تأثيرها في قطاع الاستهلاك الفردي أيضاً، وهو الأساس الذي تستند إليه عمليـــة حساب معدلات النمو.

بعد وقوع الأزمة عام 2008، يعود آلان غرينـــسبان رئـــيس البنـــك الاحتيـــاطي الفدرالي -وهو البنك الذي يوصف بأنه غرفة قيادة الاقتصاد العالمي - بالذاكرة إلـــى العام 2002 وهو يستعرض حالة الاقتصاد الأميركي فيتساءل: " هل كنا نعدّ أنفـــسنا لأزمة عقارية محزنة "(غرينسبان،2008،283).

وفي الحقيقة، لا تأتي الأزمات المالية من فراغ وإنما من وضع الاقتصاد الكلـــي الذي يعاني في الولايات المتحدة من مشكلات جدية وخطيـــرة، وفـــي مقدمـــة هـــذه المشكلات: عجز الميزانية واختلال الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخاصة وكذلك العامة، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والفقر.

في بداية كانون الثاني من العام 2008 خسر مؤشر الأسهم الأميركية داوجونز 4،6% وناسداك 9،9%. بيد أن ارتفاع هذه النسب أو انخفاضها لا تعكس بالضرورة وعلى الدوام حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي الأميركي. ففي أكتـــوبر 1987 مـــثلاُ سجل داو جونز هبوطاً هائلاً قدره 22،6% أي بنسبة تفوق بكثير النسبة الحالية، ومع ذلك فإنَّ الأزمة الراهنة أخطر لأنها نجمت عن تراجع الاستهلاك الفردي، في حـــين

كان ارتفاع أسعار الفائدة هو الذي تسبب في أزمة العام1987 (www.algazeera.net.1988).

ومما لا شك فيه أن تقلبات البورصة في الولايات المتحدة - ونيويورك تحديداً- عجلت باندلاع الأزمة وتسريع تداعياتها. ويذكر أن عدد الشركات المدرجة في بورصة نيويورك وحدها يصل إلى قرابة 2800 شركة، إجمالي قيمتها السوقية 13،5 تريليون دولار(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2004،15).

ويجب التنويه إلى أن الأزمة بدأت في بدايات العام 2000 فيما أصبح يعرف بـ" فقاعة الإنترنت" ظهرت بعدها مباشرة فقاعة أخرى وهي تلك المرتبطة بالقطاع العقاري. ومنذ ذلك الحين أخذت قيم العقارات ومن ثـمَّ أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة بالارتفاع تدريجياً في جميع أنحاء العالم، وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، بحيث أصبح شراء العقار أفضل نوع في الاستثمار، في حين غدت الأشكال الأخرى للاستثمار -بما فيها قطاع التكنولوجيا- معرضة للخسارة.

وفي ذلك الوقت، أقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأمد أو المضاربة، وأعطيت تسهيلات عقارية غير مسبوقة من قبل المصارف ومن دون ضوابط، إلى درجة منح قروض حتى للأشخاص غير القادرين على سداد الديون بسبب انخفاض مستوى دخولهم (htpp;news.bbc,co.uk 9.11.2008)

وهكذا بدأت الأزمة العقارية التي وصلت إلى ذروتها في صيف العام 2007، إذ هبطت قيمة العقارات ولم يعد في وسع الأفراد المقترضين سداد الديون المستحقة عليهم للمصارف، حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم قدرة المقترضين عل السداد، هبطت قيم أسهمها في البورصة، وأعلنت شركات عقارية عديدة إفلاسها.

ويصف أولريش شيفر ذلك الوضع فيقول:" فأصحاب العقارات السكنية عجزوا عن خدمة ما بذمتهم من قروض، وأدى هذا التطور من ناحية إلى تعثر المصارف، وإلى أن تصبح البضائع المعقدة التي استحدثتها الصناعة المالية بلا قيمة. وسرعان ما انتقلت الأزمة من أميركا إلى أوروبا إلى آسية وأميركا اللاتينية أيضاً (شيفر، 2010، 198).

ويصف شيفر هذا الوضع في الولايات المتحدة بالتهجير فهو يقول:" إن هذا التهجير ما كان له مثيل ولا حتى في حقبة الكساد الكبير الذي خيم على الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين.....وفي المدة الواقعة بين مارس ويونيو من عام 2008 تخلت 9000أسرة عن منازلها. أي صار يباع بالمزاد العلني وبنحو إجباري منزل من بين كل 25 منزلاً في الأشهر الثلاثة المذكورة"

(شيفر، 2010، 212-213). وهو ينقل عن النيويورك تايمز قولها:" إن الحلم الأميركي يباع بالمزاد العلني في اليوم الحاضر" (السابق، 213).

وفي واقع الأمر إنَّ الأزمة وصلت إلى حدود دراماتيكية بسبب أعمال السلب والنهب التي حصلت للمساكن المشتراة، يصفها شيفر على النحو الآتي:" ففي حين يقوم بعض من الجناة بسرقة ما في المنازل من أبواب وشبابيك وأنابيب النحاس، يقوم ملاكها السابقون بتحطيم الحمامات وأحواض السباحة، أو يلطخون الجدران بالأصباغ البشعة.وإذا كان غضب المهجرين من منازلهم عظيماً حقاً وحقيقة، فإن غضب الباقين في منازلهم أعظم منه، فقيمة منازلهم تنخفض انخفاضاً كبيراً حين تصبح منازل الحي خرائب مهجورة" (شيفر،2010، 214).

وفي الواقع فإن الاستمرار في هذه السياسة كان معناه الاستمرار في انهيار قيمة الأسهم.تكفي الإشارة إلى أن المصارف العقارية في الولايات المتحدة كانت قد مَنَحَتْ قروضاً عالية المخاطر بلغت قيمتها 120 مليار دولار في العام 2001، وبعد أربعة أعوام لا غير من هذا التاريخ، منحت قروضاُ عالية المخاطر كانت قيمتها قد

ارتفعت إلى خمسة أضعاف، أي ما مجموعه 625 مليار دولار أميركي (انظر: شيفر، 219،2010).

بيد أن انهيار قيم الأسهم لم يتوقف عند العقارات، بل امتد ليشمل الأسواق المالية وقطاعات الاقتصاد الأخرى جميعها. في العام 2000 لم ينجم عن انفجار فقاعة الإنترنت بعد انتفاخ دام نحو عشر سنوات، ما يمكن نعته بالأزمة المالية الشاملة أو تخوف من حدوث كساد اقتصادي، ذلك أن من يشتري جهاز الحاسوب لا يكون هدفه الاستثمار أو المضاربة ولا يحتاج إلى الاقتراض أو المضاربة بسبب محدودية السعر، في حين أنفق كثير من الناس جل مدخراتهم بل واقترضوا بهدف شراء العقارات. لذلك تختلف الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يسببها هبوط أسعار العقارات عن تلك التي يسببها هبوط أسعار الحواسيب اختلافاً جذرياً. وقد أدى انفجار الأزمة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي على المستوى الوطني،وبدت علائم الكساد بالظهور(www.aljazeera.net 7.2.2008).

وفي الولايات المتحدة الأميركية حيث بدأت الأزمة وتفاقمت، قامت الحكومة الفيدرالية الأميركية بتخصيص نحو 150 مليار دولار من خلال خطة حوافز مالية تتضمن إعفاءات ضريبية مدتها سنتان تتضمن تخصيص 100 مليار دولار للأفراد، والخمسين الباقية كان الغرض منها تنشيط الاقتصاد عن طريق زيادة الاستهلاك. ولكن، تبيّن أن هذا المبلغ لا يسدُّ أكثر من 1،5% من الديون الفردية العقارية و0،3% من ديون الشركات، وهو من ثمَّ لا يعول عليه فعلياً ولا يكفي لمعالجة الأزمة، الأمر الذي يقدم تفسيراً منطقياً ومعقولاً لاستمرار هبوط المؤشر العام في البورصات العالمية بعد هذه الخطوة الأميركية التحفيزية (المرجع السابق).

ومن جهته، أجرى البنك الاحتياطي الاتحادي (الفدرالي) أو ما يعرف بالبنك المركزي الأميركي، تعديلاً على أسعار الفائدة مقداره 0،50 نقطة مئوية لتصل النسبة

إلى 3%. ومن الواضح أن الهدف من وراء هذا الإجراء هو تسهيل اللجوء إلى القروض المصرفية بهدف الاستثمار، وكذلك حث الأفراد على الإنفاق للعمل على تجاوز الكساد (المرجع السابق). وفي هذا السياق يقول غرينسبان الذي شغل منصب رئيس المجلس المذكور وبشكل متصل في المدة من1987-2006: "الواقع إن ذلك التحسن في الإنفاق كان ممولاً بالكامل من الزيادة في دين الرهن العقاري الذي يسرت المؤسسات المالية الحصول عليه إلى حد كبير"(غرينسبان،2008، 283).

ولكن بدا أن هذه الخطوات والإجراءات كلّها لم تؤد إلى نتيجة وبأن الأمور تتجه من سيئ إلى أسوأ، ليس في الولايات المتحدة فحسب، وإنما في معظم العالم الرأسمالي وتوابعه وبالتحديد فيما يعرف بـ (منطقة الدولار) وهنا لا بدَّ من القول: إنَّ آليات التصحيح الذاتي التي لطالما تباهى بها منظرو الرأسمالية، لم تجد فتيلاً أمام هذه الأزمة التي بدت وكأنها مستعصية على الحل، وكأن كل تنظيرات السادة بيتر بيرغر وفوكوياما وهنتنغتون وغيرهم تكاد تذهب أدراج الرياح، وأن هذه الأزمة هي أزمة نوعية بالفعل وتتجاوز في مداها وأبعادها الأزمة الرأسمالية الكبرى التي عصفت بالعالم الرأسمالي في المدة بين 1929-1933.

إن الدينامية الذاتية للتصحيح في الرأسمالية، هي في تقديرنا على المحك إزاء التحديات التي أشرنا إليها.

دخلت الولايات المتحدة الأميركية (الموطن الأصلي للأزمة والمتسبب الرئيسي بها) في دوامة الأزمات المالية التي تستوجب في كل مرة تخفيض سعر

الفائدة، بما يعنيه ذلك من فقدان البنك المركزي الاتحادي إحدى أهم أدواته لمعالجة هبوط قيم الأسهم عندما يصل سعر الفائدة إلى الصفر، كما هو الحال في اليابان.(www.aljazeera.net 7.2.2008)

ويرى بعض الساسة (ومن بينهم السيد غوردن براون رئيس وزراء بريطانيا الذي خسر حزبه الانتخابات مؤخراً - أنَّ بوسع المعونات المالية الخارجية، وبالتحديد من دول النفط العربية، مساعدة العالم الرأسمالي على تجاوز الأزمة، قائلاً بصراحة، وبطريقة لا تخلو من الفضاضة في إحدى الدول الخليجية ما معناه: إنَّ على الدول التي تمتلك الفوائض المالية الكبيرة (ويعني بها دول النفط العربية) القيام بالتزاماتها في حل الأزمة التي يمر بها الغرب. ويبدو أن ثمة اعتقاداً سائداً لدى الساسة الغربيين مؤداه أن أسواق الخليج لا تستطيع استيعاب الفوائض الهائلة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط (قبل الهبوط الذي صاحب الأزمة). ولكن، وعلى فرض أن الأزمة الأميركية بخاصة، والرأسمالية بعامة، هي أزمة محض مالية، فإنَّ حلها وتجاوزها يلزمه مبالغ طائلة لا تستطيع حتى الدول الخليجية تغطيتها (على فرض استجابتها لهذا المطلب غير العادل وغير المنطقي حتى لا نقول الوقح). وعلى سبيل المثال، تمثل الديون الأميركية الناجمة عن الأزمة العقارية 6،6 تريليون دولار، أي ما يعادل إيرادات النفط السعودية مدة 55 عاماً. وعليه فإن تعليق الآمال على العرب والآسيويين لحل الأزمة يبدو في غير محله.

(www.aljazeera.net 7.2.2008).

وبنتيجة ذلك كله، يصبح الخيار العسكري -بمعنى العودة إلى أساليب الاستعمار القديم في الاستحواذ المباشر على ثروات الشعوب الأخرى ومقدراتها - هو الخيار المتبقي لتحريك الاقتصاد الرأسمالي عموماً والأميركي خصوصاً (العراق على سبيل المثال وليس الحصر). وهذا خيار في واقع الأمر خطير ومحفوف بالصعاب وغير مضمون النتائج لا الاقتصادية ولا اللوجستية (الميدانية)، وقد بدا المشهد العراقي في واقع الأمر مريراً بالنسبة إلى دولة في حجم الولايات المتحدة وإمكانياتها، حتى أن هيبة هذا البلد (السوبر باور) قد وضعت على المحك، وهي عموماً تتجه إلى خسارة تلك المغامرة بحسب كل الشواهد.

ولا تقتصر الأزمة في الولايات المتحدة في الغرب على قيم الأسهم، بل امتدت لتشمل مجمل الاقتصاد. إنها أزمة بدأت منذ عدة سنوات ولا تزال تستفحل وهي ليست أزمة حكومية فحسب، وإنما امتدت لتشمل المؤسسات الاقتصادية الكبرى، ويمكن تلخيص أهم معالمها فيما يأتي:

1- العجز التجاري: فمنذ العام 1971 لم يسجل الميزان التجاري في كبرى الدول الرأسمالية ونعني بها الولايات لمتحدة أي فائض، بل إنه في حقيقة الأمر يزداد سنوياً ووصل في العام 2006 إلى 758 مليار دولار، ومرد ذلك إلى عجز الميزان التجاري.

2-عجز الميزانية: في ميزانية العام 2008 بلغ العجز المالي مبلغ 410 مليار دولار، أي 9،2% من الناتج المحلي الإجمالي(www.aljazeera.net.7.2.2008).

وفي بلد كالولايات المتحدة تمتص النفقات العسكرية جزءاً هماً من الميزانية الفيدرالية. ويمكن القول: إنَّ الإنفاق العام لا يهدف إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل إنتاج السلاح والعمليات الحربية الخارجية. إن استعراض النفقات الهائلة لحربي أفغانستان والعراق يثبت صحة ذلك، وقد قيل ونشر كثير في هذا الموضوع.

3- المديونية: تشيرأرقام وزارة الخزانة الأميركية إلى ارتفاع المديونية الحكومية(الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4،3 تريليون دولار عام 1990 إلى 8،4 تريليون دولار عام 2003 إلى 8،9 تريليون دولار عام 2007 بحيث أصبحت هذه الأرقام تشكل 64% من المنتوج المحلي الإجمالي. (هذا المبلغ يعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للبلدان النامية مجتمعة) (المرجع السابق).

ومما يجدر ذكره أن عبء المديونية الأميركية لا يتوقف على الإدارات الحكومية وحدها، وإنما يمتد ليشمل الأفراد والشركات أيضاً. فقد بلغت الديون الفردية 9،2تريليون دولار (من ضمنها ديون الرهن العقاري التي كانت الشرارة الأولى

للأزمة الراهنة والتي بلغت 6،6 تريليون دولار). أمَّا ديون الشركات، فتحتل المرتبة الأولى من حيث الحجم البالغ 18،4 تريليون دولار. وبهذا يصبح المجموع الكلي لمجمل المديونية 36 تريليون دولار. أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي (المرجع السابق). إن هذا بحد ذاته يشكل أزمة اقتصادية شاملة غير مسبوقة من حيث حجمها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

فضلاً عمَّ تقدم كلّه يعاني الاقتصاد الأميركي من مشكلات مستعصية في مقدمتها التضخم الذي تجاوز نسبة 4% والبطالة التي تجاوزت نسبة 5% (المرجع السابق) فضلاً عن تراجع الصناعة بسبب ضعف الاستثمارات المباشرة وسيادة الاقتصاد الرمزي، وتفاقم المشكلات الاجتماعية كالتعليم والصحة بعد أن تنكرت الدولة لدولة الرعاية وقوضت أركانها (بحجة أنها أصبحت باهضة التكلفة) وأطلقت العنان للنفعية والفردية، الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة الفقر وبشكل لم يسبق له مثيل. ويمكن القول: إنَّ هذه الفلسفة الاقتصادية الجديدة المحافظة، اجتاحت -وبدرجات متفاوتة - معظم الرأسماليات الغربية المتطورة.

وقد بيّنت الأزمة الأخيرة ضعف الرقابة والضوابط على الأسواق المالية الأمريكية، واندفاع كثير من المديرين لتحقيق أرباح فاحشة بأقصى درجات المخاطرة، الأمر الذي دفع الحكومة الأميركية إلى التدخل، فقامت في سبتمبر 2008 بتأمين شركتي " فريدي ماك" و"فاتي ماي" وهما أكبر مؤسستين للإقراض العقاري في الولايات المتحدة، ثم قدمت بعد ذلك أكثر من خطة للإنقاذ المالي، لم تفلح جميعها في كبح جماح الأزمة المتدحرجة، ثم كان إفلاس المؤسستين الماليتين العملاقتين ليمان براذرز، وميريل لينش في 15 سبتمبر 2008، وعند هذا الحد، كانت الأزمة قد بلغت الذروة في واقع الأمر، وأن الحكومة ستأخذ على كاهلها قروضاً بقيمة 5،2 تريليون دولار. (انظر:شيفر، 2010، 223)

وعلى وجه اليقين، فإن الأزمة التي بدأت في القطاع المالي في الولايات المتحدة، تطورت لتصبح أزمة مالية على مستوى الرأسماليات المتطورة عالمياً (أوروبا الغربية واليابان فضلاً عن الولايات المتحدة) لتتطور -وفي وتيرة زمنية متقاربة -إلى أزمات مصرفية في معظم العالم، وأخيراً لتتحول إلى أزمة اقتصادية عالمية كانت أولى مؤشراتها الركود الاقتصادي والإفلاسات واسعة النطاق واستشراء البطالة بكل أشكالها وازدياد نسب التضخم

إن الظاهرة الملفتة للانتباه في خضم الأزمة، هي لجوء معظم الرأسماليات المتطورة التي كانت تعلن على الملأ مفاخرتها وتمسكها بسياساتها الاقتصادية المحافظة، القائمة على أساس عدم تدخل الدولة المباشر في شؤون الاقتصاد، على أساس أن الجهاز الأكثر مقدرة على تنظيم الاقتصاد هو السوق (أي مبدأ آدم سميث ومدرسة شيكاغو)، لجوءها إلى التأميم لكثير من المؤسسات الكبرى، وفي واقع الأمر فإن في هذا عودة بالأمور إلى فلسفة اقتصادية أخرى مختلفة جذرياً، ونعني بها الفلسفة الاقتصادية الكينزية التي تقوم أساساً على ضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، عكس المبادئ المحافظة التي جاءت بها الأحزاب الليبرالية الجديدة واليمينية التي قضت على منجزات الثورة الكينزية، وفي مقدمتها قيام دولة الرعاية (دولة الرفاهية). ويشير آلان غرينشبان في كتابه: عصر الاضطراب، الذي يستعرض فيه حكاية الاقتصاد الأميركي المعاصر بغير قليل من التفصيل:

" كان من الصعب العثور على شخص لم يتأثر بقوة بالحزب الديموقراطي وجون مينارد كينز. وتلك الفكرة الخاصة بالدور القوي جدا الذي يمكن للحكومة القيام به في الشؤون الاقتصادية السائدة" (غرينسبان،2008، 42). حتى أنه في نهاية العام 1965 وصل الأمر بمجلة التايم إلى وضع صورة كينز على الغلاف مع عبارة: كلنا كينزيون الآن.

ومما لا شك فيه أنه كان ثمة مغالاة وتطرف وقلة روية وتعصب في تطبيق الأفكار الليبرالية المحافظة من قبل الحزب الجمهوري. ذلك أن اقتصاد السوق لا يعني التغييب الكامل للدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، والدولة كانت وستبقى لاعباً أساسية في الحياة الاقتصادية، وبحسب رأي حازم الببلاوي، فإن دور الدولة يصبح " أكثر أهمية وخطورة مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي". (انظر: الببلاوي، 2004 ،58-59، وأيضاً (الموسوي،2004، 25).

والأرجح أن هذه الأزمة، والطرق التي واتُبِعَتْ من أجل معالجتها ستترك أثرها اللاحق في مجمل التطور اللاحق للإرث الاقتصادي النظري الرأسمالي على نحو يسمح بإعادة الاعتبار لبعض الأفكار والمبادئ الاقتصادية ذات الجذور الاشتراكية، ونعني بها على وجه الدقة الأفكار الكينزية سالفة الذكر. إن أزمة بهذاالحجم، قد زعزعت الثقة -من دون ريب- بكل ما جاءت به الليبرالية الجديدة، ولكنها -في تقديري- لم تزعزع الثقة كثيراً بالرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي -له قدرة كبيرة على التصحيح الذاتي، والدليل تلك الانعطافة السريعة نحو مبدأ، كان وإلى وقت قريب يعدُّ أسلوباً اشتراكياً متخلفاً لإدارة الاقتصاد، وإذا بأعتى إدارة محافظة ويمينية في الولايات المتحدة، تلجأ إلى هذا الأسلوب بالذات في أول أزمة جدية تواجهها.

وهنا نرى من الضروري التنويه بالطابع البراغماتي (العملي) لآليات عمل الرأسمالية، وهذه نقطة إيجابية بالتأكيد. بيد أن التجارب أثبتت من جهة أخرى أن السياسات الليبرالية المحافظة، رتبت وترتب على الرأسمالية ، أعباء من الممكن تجنبها، من خلال اتباعها سياسات (تدخلية) كتلك التي سبقت الإشارة إليها، وثبت بالتجربة نجاحها في المحافظة على استقرار وتوازن المجتمع.

لكن ثمة سؤال مهم آخر: ماذا عن الجانب الأخلاقي -القيمي في الموضوع ؟

مما لا شك فيه أنَّ الرأسمالية لم تبرر الثقة أمام التاريخ في هذا الجانب، خصوصاً في العهود الليبرالية المحافظة.

يورد **هاينريش هايني** الفيلسوف الألماني حكاية طريفة ومعبّرة نصها الآتي:

"تقول الأسطورة إن ميكانيكياً إنجليزياً كان قد اخترع الآلات الصناعية على أحسن ما يمكن، وخطر بباله أخيراً أن يصنع إنساناً. واستطاع هذا الشيء الذي صنعته يداه أن يسلك ويتصرف كإنسان، بل إنه حمل في صدره الجلدي نوعاً من المشاعر الإنسانية التي لا تختلف البتة عن مشاعر الانجليز العادية، وكان في وسعه أن ينقل مشاعره بأصوات ملفوظة على نحو واضح، ثم إنَّ خشخشة العجلات الداخلية وأصوات الحك وشد اللوالب التي سمعها المرء بعدئذٍ، أضفت على هذه الأصوات لهجة إنجليزية خالصة. وقصارى القول: إن هذا الجهاز ذاتي الحركة كان رجلاً شريفاً كاملاً، ولم يكن ينقصه شيء إلا الروح لكي يكون إنساناً حقيقياً.على أن الميكانيكي الانجليزي لم يستطع أن يمنحه الروح. وهذا المخلوق المسكين الإنسان الآلي،الذي صار على بينة بمثل هذا النقص راح يعذب صانعه ليل نهار طالباً منه أن يمنحه روحاً. ومثل هذا الطلب الذي تكرر بإلحاح زائد، أثقل على الفنان الذي ضاق ذرعاً به واضطر أن يفر هارباً من عمله الفني.على أن الجهاز ذاتي الحركة سرعان ما لجأ إلى البريد السريع يتعقب صاحبه في القارة، ويسافر وراءه باستمرار، فيدركه تارة ويواجهه بعدئذٍ بصلصلة أو نخر أو قباع: هبني روحاً". (هايني،1988، 101)

إنَّ حكاية الفيلسوف هايني ذات الدلالة -الواقعية والرمزية في آن معاً- رغم كاريكاتوريتها- تعبر في تقديري أيما تعبير عن الحالة الرأسمالية الراهنة.

والحاصل أنَّ أي نظام اقتصادي -اجتماعي لا يواكب تقدمه المادي تقدم آخر موازٍ على الصعيد القيمي- الأخلاقي، سيبقى تقدمه ناقصاً ومثلوماً، بل ومشكوكاً بقدرته على الاستمرار، والشاهد القريب هو الطريقة اللاأخلاقية والمنفرة التي

تصرفت بها القوة الرأسمالية العظمى - والمقصود بالطبع الولايات المتحدة الأميركية في عهد الرئيس بوش الابن - قبل احتلالها للعراق وخلاله وبعده وما ساقته من مبررات كاذبة للغزو، اعترف مسؤولوها أنفسهم بكذبها في مدة لاحقة. إن ذلك يعني ببساطة:

1- ظهور القوة الكبرى في العالم (المتحضر) والمفترض أنها تتحمل مسؤولية خاصة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين (ناهيك عن تحقيق العدالة وهذا موضوع يطول الحديث فيه) ظهورها بمظهر الكاذب والجشع والمراوغ وغير الممسؤول وعديم الحساسية إزاء القضاء - من دون- على حياة الملايين من الأبرياء.

2- دفع كُلفٍ مادية وبشرية هائلة وقوداً للحرب، كان لها تأثيرها المباشر في التعجيل بحدوث الأزمة الاقتصادية الحالية واتساع نطاقها إلى مدىً كارثي.

وعموماً، فإن الجواب عن السؤال الذي طرحناه بصدد تعميق تربع الرأسمالية على مقعد المنتصر النهائي، مسألة متروكة للتاريخ، الذي لا تقاس أحواله وأحكامه بعشرات ولا حتى بمئات السنين.

ولكن الشيء المؤكد أن الرأسمالية بوصفها نظاماً اجتماعياً - اقتصادياً ستبقى - رغم كل شيء - فصلاً مهماً وحاسماً في تطور البشرية وعلى الأصعدة جميعها. هذا النظام الذي هو بحسب تعبير ونستون تشرشل، الليبرالي المحافظ ورئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية أقل الأنظمة سوءاً، ولم يقل أفضلها.

رابعاً: الخلاصة

أردنا بهذا البحث، الإسهام النظري في تحليل ومعالجة واحدة من المشكلات الفكرية التي يحتدم النقاش حيالها بين الباحثين، وعلى وجه الخصوص المشتغلون منهم في مجال العلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والاقتصاد السياسي بشكل

خاص، وذلك في سياق البحث عن أجوبة للأسئلة الكبرى التي تدور في مجملها حول مستقبل الإنسان، في ظل التزايد المتسارع لضعف المنظومات الأخلاقية التي تحكم العالم ووهنها، وربط ذلك بالحديث عن واقع الرأسمالية ومستقبلها بشكل خاص بوصفها نظاماً مسيطراً، ويسعى إلى إحكام سيطرته دون كلل على مقدرات البشر، وطريقتهم في الحياة وحتى في التفكير، محاولين الكشف عن مدى مقدرة المنظومة الرأسمالية -بحيويتها الذاتية- على تجاوز أزمتها الأخيرة التي دهمتها بقوة أواخر العام 2008، وكان هذا هو هدفنا من البحث.

لا شك أن الرأسمالية نجحت في قيادة العولمة والثورة العلمية -التكنولوجية منذ اختراع أديسون للكهرباء، وحتى يومنا الراهن محققة نجاحات واسعة النطاق في ميادين المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والمواد الجديدة والفلك والكيمياء إلخ... لكن الصحيح أيضاً أن الرأسمالية ضلّت الطريق غير مرة، ومرت بمحن وأزمات لم تتمكن من تجاوزها إلا بفضل الطبيعة البراغماتيكية - العملية لنظامها الاقتصادي والاجتماعي، وأهمها امتلاكها لآليات ذاتية للتصحيح في أوقات الأزمات

إن أهم أزمتين مرت بهما الرأسمالية هما أزمة العام 1929 مطلع القرن العشرين، والأزمة الاقتصادية الراهنة التي اجتاحت العالم الرأسمالي، وامتدت حرائقها لتشمل معظم العالم في العام 2008، والتي بدأت شرارتها الأولى باندلاع ما أصبح يعرف بأزمة (الرهن العقاري) في الولايات المتحدة الأميركية.

وأغلب الظن أنَّ الآليات الذاتية للتصحيح التي تمتلكها الرأسمالية، قد مكنتها سابقاً وستمكنها راهناً -في أغلب الظن- من تجاوز الأزمة، وذلك بعودتها إلى العقلانية الكينزية والتخفيف من الغلواء الليبرالية المحافظة، وذلك من خلال لجوء الدولة إلى التدخل في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، ومؤشر ذلك حركة التأميمات

واسعة النطاق لكبريات الموسوسات المالية في العالم الرأسمالي، وكذلك السياسة الصحية الجديدة لإدارة الرئيس باراك أوباما التي أقرها الكونغرس مؤخراً.

ومن الثابت أن الحديث عن الرأسمالية وأدائها وأزماتها ومصيرها ليس جديداً، لكن الجديد هو ما أفرزته الأزمة الراهنة من تساؤلات وممارسات وسياسات ونزوع صارم نحو النقد الذاتي. والثابت أنه حتى تحتفظ الرأسمالية بديناميتها وقدرتها على التصحيح، فلا مناص من عملية النقد الذاتي المستمر، فهذه عملية ملازمة لكل تقدم مهما كان نوعه.

وفي تقديرنا فإن مصير الرأسماليةـــ على المدى الأبعد ـــ لن يقرره التقدم المادي والعلمي وحدهما، وإنما لا بدَّ من وجود منظومة قيمية وأخلاقية توجه وتشرف على أفعال الساسة وصناع القرار وتعقلنها، لما فيه المصلحة العليا للمجتمعات. من دون ذلك يبقى من المشكوك فيه إمكانية الحديث الجاد عن تعميق الرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً على المدى الأبعد، لأن الخواء الأخلاقي -القيمي والروحي يمكنه -في لحظة معينة من التاريخ- أن يفعل فعله، ويضع الرأسمالية في موضع بالغ الصعوبة.

المراجع

المراجع العربية:

1- أبو العلا، محمد حسين، ديكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية في فكر المثقف،الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

2- البـــبلاوي، حازم،اقتـــصاد الـــسوق والليبراليـــة،وجهات نظر،العـــدد64،مـــايو، القاهرة، .2004

3- بريجنسكي، زبيجنيو، الاختيار (السيطرة على العالم أم قيادة العـــالم)، ترجمـــة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

4- بيرغر، بيتر، الثورة الرأسمالية، ترجمة: أحمد العناني، مركز الكتـــب الأردنـــي، عمان، 1991.

5- جرينسبان، آلان، عصر الاضطراب:مغامرات في عالم جديـــد، ترجمـــة:أحمـــد محمود، دار الشروق،القاهرة، 2008.

6- جيدنز، أنطوني، الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمـــة: أحمـــد زايد ـــــ محمد محي الدين، المجلس الأعلى للثقافة، العدد 289، 1998.

7- جيدنز، أنطوني، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، تحليل لكتابات مـــاركس ودوركايم وماكس فيبر، ترجمة: فاضل جتكـــر، دار الكتـــاب العربـــي، بيـــروت، 2009.

8- روبيرتس، تيمونز - هايك، إيمي، من الحداثة إلـــى العولمـــة، ترجمـــة: ســـمر شيشكلي، عالم المعرفة، الكويت، العدد 309، 2004.

9- الرميحي، محمد، الإدارة فن لا يعترف به العرب المعاصرون، مجلـــة العربـــي، الكويت، 1995.

10- زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عـــالم المعرفـــة الكويتيـــة، العـــدد 226،1997.

11- الشيخ علي، سمير، الاقتصاد السياسي للبلدان العربية والنامية، جامعة دمشق دمشق، 2007.

12- شيفر،أولريش،انهيار الرأسمالية:أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة:عدنان عباس علي، عالم المعرفة الكويتية، العدد371، 2010.

13- لانجليه، موريس، العبودية، ترجمة: الياس مرقص، الطبعة الأولى، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، 01994

14- ماندل، أرنست، النظرية الاقتصادية الماركسية، ترجمة: جورج طرابيشي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الحقيقة، بيروت،01972

15- مجموعة من المؤلفين،الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي،مكتبة مدبولي، القاهرة،2004.

16- محمد عبد النبي،حفيظة، تأثير العولمة على الشباب الليبي، مجلة منارة البحوث الاجتماعية، العدد الأول، 2009.

17- مرسي، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، العدد 147، 1990.

18- المؤمن، علي، المستقبليات الإنسانية، المعوقات ومواجهة التحدي المشترك دورية الثقافة الإسلامية، العدد 02002،12

19- الموسوي، سنان، إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة فيها، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الكوفة، 2004.

20- نافعة، حسن، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، الكويت، العدد، 202، 1995.

21- النشار، مصطفى، ما بعد العولمة: قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقفنا منه، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،2003.

22- هايني، هنريش، في تاريخ الدين والفلسفة، ترجمة: جورج طرابيشي الطبعة الأولى، دار النشر للحوار والتوزيع، اللاذقية، 01988

23- هويدي، أمين، الجانب الاستراتيجي في الوحدة الأوروبية، مجلة العربي، الكويت، العدد، 415، 1993.

24- هيكل، محمد حسنين، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.

25- جريدة تشرين، 1997/1/15.

26- .أ.م. جيران في عالم واحد، نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع المدني، عالم المعرفة، الكويت، العدد 201، 1994.

27- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية ـــ الإسكوا، استجابة العولمة: ربط أسواق الأوراق المالية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي في منطقة الإسكوا الأمم المتحدة، وبستر جنرال، نيويورك ، 2004.

المراجع الأجنبية:

28_World of work, the magazine of the ILO , No. 27,December,1996,p.4

29 _ILO: world employment 1995,op.cit.,p.62

30_Jeremy Rifkin,the end of work, op.cit., p. 290

31_United nations: the Copenhagen declaration and programme of action,……op.cit.,pp.79_ 94

الإنترنت

32_hhhp;//news.bbc.co.uk/hi/Arabic/business/newsid 4/10/2000

33_www. Algazeera.net/NR/exeres 7/2/2008

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2009/8/9.